مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/111
ISSN: 2437-0584/ EISSN: 2437-0584
المجلد الثامن ،العدد الأول أكتوبر ،2022 ص- ص:255-287

جيش التحرير الوطني بعد تشريعات 12 أفريل 1958من خلال أرشيف الاستعلامات الفرنسية.

The National Liberation Army after the legislation of April 12, 1958 Through the French information archive French Inquiry Archive

د/ سعيد جلاوي(*)

مخبر المتعدد التخصصات في علوم الإنسان والبيئة والمجتمع.جامعة اكلي محند ولحاج بالبويرة.

saiddjellaoui@gmail.com

تاريخ الاستلام: 16 /2021/11 تاريخ القبول: 28 /2022/09 تاريخ النشر: 11 /2022/10

الملخص

هذه الدراسة تعالج احد المواضيع المتعلقة بالثورة الجزائرية وبالتحديد إحدى مؤسساتها الحيوية التي ساهمت في تحرير البلاد من الاستعمار الفرنسي، وهو جيش التحرير الوطني. بحيث نهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز أهمية هذه المؤسسة الفاعلة ضمن تنظيمات جبهة التحرير الوطني وتشريعاتها المتعلقة بالجانب العسكري كتشريعات مؤتمر الصومام 1956التي نظمت جيش التحرير عسكريا وسياسيا، وزادت تشريعات 12 افريل 1958 تنظيم هذا الجيش من الناحية الانضباطية والقضائية وجعلته ينفرد بخصوصية الانتشار الهيكلي واللوجيستي في الداخل وفي الخارج، وهو ما انعكس في تقارير وخرائط القنصليات الفرنسية التي أنجزتها مصالحها الإستخباراتية في كل من الجزائر وطنجة، وتونس خاصة في ما تعلق بالقواعد العسكرية وما تضمنته من معلومات جزئية خاصة بالدوائر المتخصصة في مجال التموين والتخزين والتسليح، والاتصالات، والصحة ...الخ ،تعكس حقيقة تطور جيش التحرير وانجازه لعمليات عسكرية نوعية انتصر فيها على الجيش الفرنسي في العديد من المعارك رغم هذا العمل الاستخباراتي الفرنسي النظري الكاشف لهياكل جيش التحرير في الداخل ، وفي قواعده الخلفية في تونس والمغرب.

الكلمات الدالة: الجيش – الثورة الجزائرية – القواعد السكرية – الخرائط و التقارير الأرشيفية

Abstract: This study deals with one of the topics related to the Algerian revolution, specifically standing on one of its vital institutions that contributed to the confusion of the country from the French colonialism, which is the

National Liberation Army. So that we aim, with this work, to highlight the importance of this army within the organizations of the National Liberation Front and its legislation related to the military side .among them we havethe Soummam Conference legislation of 1956 that provided the army with a military and political organization, and the April 1958 legislation that organized the Liberation Army from a disciplinary and judicial side , which made it unique in the specificity of its structural and logistical deployment inside and outside, and this is what was reflected in the reports and maps of the French consulates that were accomplished by its intelligence services in Algeria, Tangiers and Tunisia, especially with regard to military bases and the partial information they included in the departments specialized in the field of supply, storage, armament, communications and health.. etc., reflecting the fact of the development of the Liberation Army and its achievement of qualitative military operations in which it defeated the French army, despite the strong intelligent work of the interests of the French exploiters in revealing the structure of the Liberation Army in terms of material and morality, which made it unique in the specifications of contemporary armies.

Keywords: he army - the Algerian revolution - the sugar bases - maps and archival reports

مقدمة:

يعتبر الجيش أحد أهم مؤسسات الدولة و درعها الواقي لمجالها الجغرافي وامن سكانها، كونها تحتل مكانة مركزية في قلب أي نظام، بما يؤهل الدولة للعمل على أداء وظائف بناء الأمة وشن الحرب والحماية، فان جيش التحرير الوطني الجزائري في ولادته ونشأته وتطوره. كان من خلال الصراع المرير وعبر التضحيات جسام حيث كان هذا التطور مثيرا بحق لاتساعه وشموله. فقد شهد نقلة نوعية من عصر الأسلحة التقليدية إلى عصر الأسلحة الحديثة ليصبح جيشا عصريا متطور من حيث الكم والنوع خلال الثورة التحريرية ورافقه التنظيم المحكم في إدارة الحرب وانتقاء القيادات فكانت تجربة مثيرة وفريدة. فقد تتشابه ظروف نشأة وولادة جيش التحرير الجزائري مع بقية جيوش العالم.

مما لا شك أن موضوع جيش التحرير الوطني من أهم الموضوعات في تاريخ الثورة التحريرية كونه يشكل جزء من بنية الثورة ولبها الأساسي كون هو الذي فرض وجود هذه الأخيرة عن طريق اكتسابه التدريجي لمواصفات وأطر قانونية وقضائية ترجمت ميدانيا خاصة بعد مؤتمر الصومام الذي نظمه من الناحية الهيكلية وبعد تشريعات 12 افريل 1958 التي نظمته من الناحية الانضباطية والقضائية وتفاعلها مع الهيكلة السابقة جعل من جيش التحرير يبلغ مرحلة من النضج يلتحق بمصاف الجيوش المعاصرة فكان ذلك مؤشرا مقلقا لمستقبل الجيش الفرنسي في المواجهة الميدانية خاصة بتأسيسه لقواعد خلفية في كل من المغرب وتونس، مما دفع بالمصالح الفرنسية الاستخباراتية من باب الاحتياط والوقاية إلى إعادة بناء معلومات جزئية وقيمة حول جيش التحرير الوطني في الجزائر وقواعدها الخلفية عن طريق القنصليات الفرنسية وذلك عن بصياغة تقارير وخرائط استعلاماتية تتضمن توصيفا دقيقا لجيش التحرير من حيث الوازم الوحدات العسكرية من سلاح ومؤن وأموال واستعلام ودعاية ،بكل مؤشراته الميدانية في توبوغرافية تبين تعداد جيش التحرير عدة وعتاد.

فكانت تلك التقارير والخرائط في غاية الأهمية لاستقرائها واستشفاف مضامينها المتعلقة أساسا بالقاعدة اللوجيستية لجيش التحرير، فإشكاليتنا هنا تبحث في كل ما تعلق بتطور جيش التحرير في ببعديها التنظيمي والأخلاقي خاصة بعد تشريعات 12 افريل 1958 وردود الأفعال الفرنسية في تقوية المصالح الإستخباراتية لتشخيص مواطن القوة والضعف في بينة جيش التحرير من خلال مضامين تلك التقارير والخرائط و مدى مطابقتها لأرض الواقع في الجزائر في قواعدها الخلفية في توجيه على مسار العمل الثوري الانتقائي لجيش التحرير.

وللرد على هذه الإشكالية فان منهجية العمل الاستقرائي والوصفي المقارن تقتضي منا تتبع سريع لتطور جيش التحرير الوطني خلال فترة الحرب وما حققه من تنظيم هيكلي وإداري في مؤتمر الصومام 1956 وتكريس أخلاقي في تشريعات القانون الأساسي لجيش التحرير بعد سنة 1958.وترجمة تلك الخرائط المجسدة لتطور جيش التحرير وهذا ما سنعالجه في هذه الدراسة.

1.نبذة عن تطور اطر جيش التحرير الوطني.

1.1البوادر الأولى لنشأة أطر جيش التحرير .

عندما تمكن المناضلون الجزائريون من تأسيس جيش يوم استطاع شعب الجزائر أن يكون لنفسه جيشا في هذا اليوم صنع الإدارة الأكيدة لتحرره من الاستعمار،" لأنها من مستلزمات الثورة و مقتضياتها في المجالين "السياسي والعسكري"[1] لقد أنشاء، حزب الشعب الجزائري الذي تأسس في 11 مارس 1937 في باريس كنسخة منقحة من النجم من طرف القيادة الثورية، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية ومجازر ماي 1945 رغم بشاعتها إلاّ أنها ساهمت في ترسيخ الوعي والاعتقاد بأن الاستقلال لا يتحقق إلا بالكفاح المسلح، لذا بدأ البحث عن بدائل جديدة لمواجهة السياسة الاستعمارية.فانبثق عن المؤتمر الأول لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطي في 15 فبراير1947 عن تأسيس المنظمة الخاصة الشبه العسكرية من اجل الإعداد للثورة المسلحة ووضعت كراسة للتدريب العسكري تضم 12 درسا حول استخدام أسلحة القتال وحرب العصابات لتكون أول خلايا لتأسيس جيش التحرير الوطني،[2] ذات طابع حربي

وقائي، ولتشهد تطورا في عام 1949 في مجالات التعليم العسكري، والتجنيد، والامتداد داخل البلاد، والسعي وراء التسلح، ولكن هذه المنظمة اكتشف أمرها من قبل الشرطة الفرنسية في 1950 بعد حادثة تبسة وإلقاء القبض على مناضليها[3] وفي ضل اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي أسسها قدماء المنظمة في 23 مارس 1954استأنفوا تجمعاتهم في اجتماع 22 الذي انبثقت عنه قيادة الثورة وأتاحوا انطلاق العمليات المسلحة في غزة نوفمبر1954 [4]

ومع هذه الانطلاقة تم الإعلان عن ميلاد جبهة التحرير الوطني وذراعها العسكري في بيان أول نوفمبر كانت حقيقته خطوة سياسية تهدف إلى التعريف بهذا التنظيم العسكري الثوري ودعوة ضمنية للجماهير للانضمام إليه لكن استمر الغموض حول هوية هذا التنظيم ومؤسسه من المناضلين لذاك لم يكن هذا الذراع العسكري معروفا ومنظما تحت قيادة موحدة بل كان لحظة ميلاده مجرد مجموعات صغيرة ومبعثرة من المناضلين الثوريين القدماء للمنظمة الخاصة في مختلف أنحاء الوطن، ومعظمهم يفتقرون إلى التجربة العسكرية والاحترافية ،كما لم يتجاوز تعداد هذا الجيش الفتي بضعة مئات من الرجال يبلغ عددهم على أقصى تقدير 1500 رجل يملكون أسلحة بسيطة وشخصية، والهدف هنا ليس البحث والتدقيق في تعداد الجيش واستعراض أطره القانونية إنما توضيح طبيعته عند نشأته كمجموعات معزولة عن محيطها وضعيفة من الناحية العسكرية التي فكرت في توسيع المشروع الثورة بتمديده إلى القرى والمداشر لانخراط الفلاحين والريفيين في صفوف هذا التنظيم العسكري الجديد وحقق في فترة وجيزة تطورا مذهلا من الناحية العددية مع نهاية 1956 وأصبح تعداده بالآلاف في بعض الولايات التاريخية، ولكن هذا التطور العددي لم يكن مؤشرا حقيقيا يعكس التطور العسكري لجيش التحرير استمر في أدائه الثوري في شكل أفواج متفرقة في مناطق متباعدة تفتقد إلى الأطر القانونية والتنظيمية[5]. حتى انعقاد مؤتمر الصومام. فكيف صار جيشا منظما ضمن الأطر القانونية والقضائية واللوجيستية ترجمت على ارض الواقع؟

2.1 أهمية مقررات مؤتمر الصومام في مسار جيش التحرير : التكوين و التجنيد.

قبل انعقاد مؤتمر الصومام عاشت الثورة التحريرية العديد من الصعوبات، جعلت من جيش التحرير الوطني لم يستفد كثيرا من تلك المرحلة، خاصة في مجال الدعم اللوجيستي، من نقص الأسلحة، الذخيرة، اللباس نهيك عن المضايقات الرهيبة لوحدات جيش التحرير من طرف الجيش الفرنسي الذي أدخلته في وضع صعب[6]،مما دفع بقيادة الثورة إلى إعادة تنظيم العمل المسلح، فتم ذلك في مؤتمر الصومام[7]، الذي انعقد في 20 أوت 1956والذي وضع برنامج تنظيمي ثوري مكتمل، ومخطط محكم، في السياسة العامة، والدبلوماسية، والتسيير والتنظيم بالداخل، والأهم انه خطط للإدارة والجيش[8]، حيث قسم على أثره البلاد إلى ست ولايات، وكل الولاية إلى مناطق، وكل منطقة إلى نواحي والنواحي إلى القسمات.[9]

والشرطة المدنية في كل من هذه التقسيمات التي تمثل السلطة المركزية في جبهة التحرير الوطني، والحكومة الجزائرية المؤقتة، التي تأسست في بالقاهرة في 19 سبتمبر 1958 التي مثلت من الناحية النظرية مرحلة من النضج السياسي للثورة التحريرية التي بدأت في شكل حرب عصابات تفتقد إلى الحضور الجماهيري والإجماع السياسي في الداخل وإلى الدعم و الإسناد في الخارج في السنوات الثلاثة الأولى من انطلاقها،لكنها أصبحت فيخريف 1958 حركة سياسية تقودها نخبة عريضة وتحضى بتأييد معتبر من المتطوعين، وتمتلك ذراعا عسكريا تحول من مجموعات من المجاهدين إلى وحدات شبه نظامية تنامت قدراتها بشكل متسارع في فترة لم تتجاوز سنتين فقط[10]، تمثلت في قيادة من مساعدين وضباط، وضباط صف مكلفين على السواء بالشؤون العسكرية ، والسياسية وبالاتصالات، والاستعلامات.[11]

وإن عملية التطوع في صفوف جيش التحرير الوطني، وتشكيلاته، ورتبه، ونظامه ومصالحه الخاصة تعكس ذلك الإطار التنظيمي المتميز[12]ومنها:

2. آليات و أطر جيش التحرير الوطني.

1.2.التركيبة العضوية لجيش التحرير الوطني و علاقتها بمؤسسات الثورة.

بعد عام على قيام الثورة، أعلنت القطاعات العسكرية الجزائرية عددا وعتادا وأخذت شكل جيش، فأصبح من المهم أن يعطي لهذا الجيش تكوينا ،وهذا ما قام به المجلس الوطني للثورة الجزائرية في اجتماعه الأول الذي عقد بالجزائر بتاريخ 20 أوت 1956في مؤتمر الصومام الذي أصبح بمثابة برلمان أعلى في التنظيم الإداري والسياسي للثورة[13]، أعلن عن اطر جبهة التحرير الوطني ،ووضع جيش الجزائر مباشرة تحت سلطة لجنة التنسيق والتنفيذ التي هي الأداة التنفيذية للثورة فيما تقوم من أعمال داخل الجزائر وهذه اللجنة هي التي كانت تقوم بالترشح للمناصب العسكرية العالية بناء على اقتراح لجان الولايات.[14]

كما حدد مؤتمر الصومام كل الرتب المتعلقة بجيش التحرير ورواتب المجاهدين الرمزية بالفرنك الفرنسي كما هي في الجدول التالي.[16]

الجدول (1) :الرتب المتعلقة بجيش التحرير الوطني و رواتبهم.

نوع الرتبة	الراتب بالفرنك لفرنسي	نوع الرتبة	الراتب بالفرنك لفرنسي
الجندي	100	ملازم ثان	3000
الجندي الأول	1200	ضابط أول	3500
العريف	1500	ضابط ثان	4000
عريف أول	1800	صاغ أول	4500
مساعد	2000	صاغ ثان	5000
ملازم	2500		

المصدر: زغيدي: المرجع السابق، ص 1

أما رئيس المنطقة فضابط ثان يعاونه ثلاثة ملازمين، وعلى رأس المديرية ملازم ثاني يؤيده ثلاثة مرشحين ،ويتولى شؤون القطاع مساعد يسانده ثلاثة عرفاء (رقباء) وشعار جيش التحرير هلال أحمر تتوسطه نجمة حمراء أيضا.[17]

إلى جانب هؤلاء المقاتلون بالزي العسكري اللذين يباشرون العمليات العسكرية في ميدان القتال أنشأت قوى مساعدة لهم متمثلة في المسبلين: وهم بمثابة القوى الاحتياطية لجيش التحرير الوطني [18]والمساعدة للفدائي أثناء العمليات الفدائية أو ينقل له الإخبار والمعلومات قبلها أو بعدها أو أنه يستطيع أخبار نقل العدو للمجاهدين وهو في العادة لا يحمل سلاحا، ما دام برتبة مسبل. والمسبل لا يمكن أن يكون بالضرورة قادر على حمل السلاح، والجري والبطش[19]، كما يقومون بتموين الجيش وحراسته في وقت الراحة يقومون بنسف طرق المواصلات، ونشر أعمدة البرق ،ونقل الأنباء لوحدات جيش التحرير عن تحركات القوات الفرنسية، وكذلك نقل الذخائر والجرحى ،واستدراج العدو إلى الكمائن ،وتأمين حراسة قطاعات جيش التحرير خلال فترات توقفها ،وإرشادها في تنقلاتها.[20]

أما الفدائيين[21] فهم رجال مسلحين يعيشون في القرى والمدن والعواصم يقومون بتنظيم عمليات انقضاض على مفوضيات الشرطة والدرك والثكنات، وإشعال الحرائق، تخريب المباني العامة .[22]

2.2.عملية التجنيد والياتها في جيش التحرير الوطني: من اجل تقوية جيش التحرير اعتمدت الثورة على عملية التجنيد المستمرة عن طريق عملية التطوع التي أصبحت من الدعامات، مما استبعد مشكلة الانخراط ولا مشكلة العدد في الجنود لأن الوازع الوطني، والنضج السياسي لدى الجزائريين قد دفعت بهم إلى الانخراط في الجيش[23]، وتطور جيش التحرير من حيث عدد الجنود سنة 1954 إلى 3 ألاف سنة 1955 ليصل العدد سنة 1959 غالى40 ألف[24]وما زاد ظاهرة التجنيد بالتطوع هو دور الاتحادات الوطنية التي أصبحت بمثابة الطاقات الحية للجيش[25] كالاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين التي أعلنت انضمامها للثورة.[26]

وهكذا بفضل جهود واطر المقاومة في جيش التحرير الوطني، من خلايا الجبهة، إلى دوائر الشباب، واللاجئين، والطلبة الخ ... فإن نداء القيادة الثورية قد لاقى إقبالا واسعا وشاملا ومما أحس بالرأي العام بوجود قرار بالتعبئة الشاملة ساهم ذلك في تعاطف الكثير من دول العالم.[27]

وكان الهدف في نظر مُحَّد بجاوي ليس في الحرص على تقوية جيش التحرير فقط بقدر ما هو الحرص على إبقائه جيش ذو طابع شعبي وطني و لا يكون خليط من الفرق الأجنبية، هو ما حرصت عليه القيادة الثورية، رغم أن الموقف يختلف تجاه تشكيلات المتطوعين الذين أوصت عليها الدول الإفريقية وغيرها في عدة مؤتمرات بدعمها في الجزائر،[28] وأصبحت المسألة قيد التفكير والتريث لأنه من الناحية القانونية لا يثير أية صعوبات، فيمكن دمج فرق البلاد المختلفة في مجموعة دولية، تحت قيادة جزائرية كما يمكن الإبقاء على الطابع الوطني لكل فرقة مع الأخذ بتشكيلات الجيش الجزائري، أو إلحاق الوحدات الأجنبية بجيش التحرير أو تذويبها في هذا الأخير.[29]

3. جيش التحرير الوطني من خلال تشريعات 12 افريل 1958.

إلى جانب هذا البعد التنظيمي والنوعي الذي اكتسبه جيش التحرير في مقررات الصومام زودت أيضا تشريعات 12 افريل 1958 هذا الجيش بقانون أساسي أخلاقي تضمن الجانب الانضباطي والقضائي، وقبل التطرق إلى أهمية هذا القانون لا بد من التعريج عليه بصورة مختصرة من حيث شكله ومضمونه.

فمن حيث الجانب الشكلي فهو قانون صادر من لجنة التنفيذ والتنسيق عن المسؤول الأول في دائرة الشؤون العسكرية أمضاه القائد "كريم بلقاسم" بتاريخ سالف الذكر حيث جاء في ثلاثة أبواب، فكان الباب الأول بعنوان: دليل المجاهد تضمن ثلاثة فصول، الأول بعنوان حقيقة المجاهد، والثاني بعنوان: واجب المجاهد نحو وطنه، والفصل الثالث حول حقوق المجاهد، أما الباب الثاني خصص لسيرة المجاهد وأخلاقه وكيفية مقاضاته، بينما الباب الثالث تضمن القضاء العسكري الذي حدد أنواع المحاكم، وطرق تشكلها وطرق الإحالة إليها ،وإحكامها في حق أفراد جيش التحرير.[30]

أما من حيث المضمون فان هذا التشريع يكتسي أهمية أخلاقية بالغة الأهمية كونه يحدد صفات المجاهد التي تقتضي مبدأ الإرادة والتطوع للمساهمة الفعالة في التحرير والكفاح المسلح،

حيث يشترط أن يكون شخصية قوية جسديا ولا يتجاوز سنه 40 سنة ويكون نزيه وعقلاني، وفي المقابل يكون للمجاهد حقوق وواجبات.[31]

فمن حيث الحقوق تسهر مصالح جيش التحرير على حفظ وضمان ذلك من خلال توفير الراتب الشهري في حالة الخدمة الفعلية أو في حالة عطلة مبررة، كما يستفيد المجاهد من بالعلاج والتأمين والتعويض لعائلته والإنفاق، مقابل ذلك عليه واجبات حيث يكون مستعدا للتضحية والإحساس بالواجب ويكون صارم مع نفسه بعيد عن الأنانية والانفعال ومحبا لرفقائه في السلاح ويشاطرهم ويخفف عليهم ويساعدهم في أوقات الحاجة ،كما يجب احترام قيادته والامتثال لأوامرها، ويكون القائد مثالا للتضحية والشجاعة والعدل والتفاني في خدمة جنده، أي يكون صارما قادرا على تحمل المسؤولية والسهر على راحة الجنود المادية والمعنوية.[32]

أما ما تعلق الانضباط والقضاء العسكري، فإن سائر التنظيمات، والقواعد التي وضعت بشأنها القضاء العسكري مستوحاة مباشرة من ظروف الثورة، كما أنها حققت ذلك التوافق الحساس بين روح العدالة والاهتمام بسرعة الحسم.[33]

بالنسبة للضباط فهم يعينون ويعزلون، أو تجمد أو تؤخر ترقيتهم من قبل القيادة بناءا على اقتراح حكام الولايات ،أما ضباط الصف ،فيمارس هذه الحقوق بناءا على اقتراح رؤساء المناطق، وثمة أصول واضحة للانضباط العسكري والقضائي أسست لمنظومة قانونية تشريعية قضائية تنظم جيش التحرير[34] ،حيث أصحبت المحاكم العسكرية بموجبها تصدر أحكامها على اللذين ارتكبوا أخطاء فاحشة حيث تتراوح العقوبة من السجن إلى إسقاط الرتبة العسكرية والجنسية إلى حكم الإعدام في حالة الإثبات دون أية شكوك، أما المحكمة المختلطة المكونة أساسا من المحكمة القضائية العليا تتولى محاكمة الضباط السامين والقادة، بينما محكمة الولاية تختص في مقاضاة الضباط والأعوان، تبقى محكمة المنطقة تحاكم ضباط الصف والجنود.[35]

وما يتعلق بتشكيل هذه المحاكم فهي تتكون أصلا من المحاكم السالفة الذكر بقرار من قيادتها، فالمحكمة العليا بقرار من لجنة التنفيذ والتنسيق وتتكون من رئيس برتبة صاغ ثاني أو رائد،أما محكمة الولاية فهي تتشكل بقرار من مجلس الولاية بعد موافقة القيادة و يترأسها رئيس

برتبة صاغ أول أو نقيب، ثم محكمة المنطقة التي يترأسها ضابط أو ملازم كل هذه المحاكم يساعدها ثلاثة مساعدين برتبة ضابط، ثم مفوض عن الجيش، وكاتب قضائي ومحامي، وفي ما بعد، بناء على تقرير أعضاء اللجنة الوزارية المختلطة لشؤون الحرب اتخذت القيادة مرسوما يقضي بوضع قانون للقضاء العسكري ، أظهرت فيه سائر النصوص السابقة و تقوم في مركز كل ولاية و منطقة وناحية محكمة عسكرية دائمة والمحكمة العسكرية العاملة في الناحية هي من محاكم الدرجة الأولى صالحة للنظر في سائر الجرائم التي يرتكبها مدنيون، والتي لا يحق للجان القضائية في الدوار رؤيتها و كذلك تنظر في الجريمة التي يأتيها الجنود والعرفاء والرقباء، بينما محكمة المنطقة العسكرية فهي محكمة للاستئناف والنظر في سائر القضايا التي فصلتها محاكم الدرجة الأولى في النواحي التي تتبع المنطقة وهي في الوقت ذاته محكمة أساس للنظر في الجرائم التي تتناول الرقباء الأولين، والمساعدين والملازمين[36]

بينما المحكمة العسكرية بالولاية هي أيضا محكمة تستأنف إليها القضايا التي فصلتها المحاكم العسكرية في سائر المناطق التي تتبع الولاية ،كما أنها محكمة أساس لمقتضات الملازمين الأولين والنقباء، بينما الضباط، وأعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية والحكومة المؤقتة فهم يحاكمون أمام المحكمة الثورية العليا التي تصدر أحكامها بالدرجة الأخيرة.[37]

وبعد انعقاد المؤتمر الثالث للمجلس الوطني للثورة في طرابلس بليبيا في 19 ديسمبر 1959 تم إنشاء هيئة الأركان العامة لجيش التحرير وفي 18 جانفي 1960 كلفت بالإشراف المباشر على جيش التحرير وبدورها مرتبطة باللجنة الوزارية للحرب التي أنشاها المجلس الوطني للثورة لمتابعة خاصة على هذا الجانب التشريعي[38]، فكيف ساهم هذا الأخير في تقوية وترسيخ المبدأ الأخلاقي والانضباطي لجيش التحرير في تطوير آليات الحرب وهياكلها الميدانية في مواجهة الجيش الفرنسي؟ هذا ما سنعالجه في هذا العنصر الآتي.

4. هياكل جيش التحرير و دوائره المتخصصة.

بعد تلاقح تجربة جيش التحرير الوطني الميدانية بمختلف التشريعات النظرية أصبح جيشا منظما يعتمد على هيكل نظامية وتكويني ووقائية ولوجيستية على أعلى مستوى وهو ما

أشارت إليه التقارير الفرنسية في عملها ألاستخباراتي بأن مصالح جبهة التحرير الوطني كانت تعتمد في مجال تطوير الجيش على التكوين وبعث النشاط العسكري وتحسينه على مجموعة من المؤسسات كالملاجئ (Les camps) لتمارس فيها عملية التكوين والتدريب وتنظيم عملية العبور وتوفير مراكز الراحة وهي متباعدة عن بعضها البعض[39] وتليها المدارس (Les écoles) التي تتولى عملية التعليم وتكوين التقنيين وميكانيكي الثورة، وأخيرا القواعد (Les bases) التي تتولى عملية تنظيم عبور السلاح، والعتاد، والتجهيزات والمواد الغذائية المقتنية من الخارج والموجهة أساسا نحوا لقواعد الأساسية ونحو مخازن.[40]

وحسب تلك التقارير والخرائط أيضا فان هذه القواعد تنتشر فيها مدارس التأهيل العسكري، والمصالح الصحية، وأجهزة المخابرات والمفوضيات السياسية، والخدمات الاجتماعية هي دوائر تعمل كل منها في ميدانها الخاص،[41] ومدارس التأهيل العسكرية بمثابة معسكرات التمرين والتدريب، وكذلك المصالح الصحية: التي تتولى عملية العناية المرضى والجرحى[42] والخدمات الصحية يتولاها أطباء وطلاب وممرضات وممرضين ليوزعوا عنايتهم على أفراد الجيش وأقيمت مراكز صحية في الملاجئ غالبا وبعيدا في القرى لتكون في أماكن أمنة سيما في القواعد الخلفية للثورة[43]،كما لا تقل أهمية الخدمات الاجتماعية ضمن الدوائر المتخصصة التي تعتني بالعائلات التي أضرتها الحرب فتوزع عليها إعانات شهرية، وتساعد الفلاحين والتجار المنكوبين وتمون المدارس بالأغذية، كما دعمت عملية التنسيق بين الوحدات المقاتلة عن طريق هيئة للمخابرات الحربية التي أصبحت شبكة من أضخم ما حققته الثورة الجزائرية، إلى جانب اعتماد جهاز أكثر فعالية في مجال التعبئة والتوعية وبناء الوعي السياسي لدى الشعب وتقوية معنوياته.

وأن عملية التموين تتم بواسطة الطرق البرية تنطلق من الجهة الشرقية من ليبيا وتونس تخترق الحدود الجزائرية وتمر عبر المناطق العسكرية الحيوية عبر التراب الوطني كما تبينه الخريطة المرفقة أسفله.

خريطة: تبين الطرق البرية الرئيسية لتموين جيش التحرير.

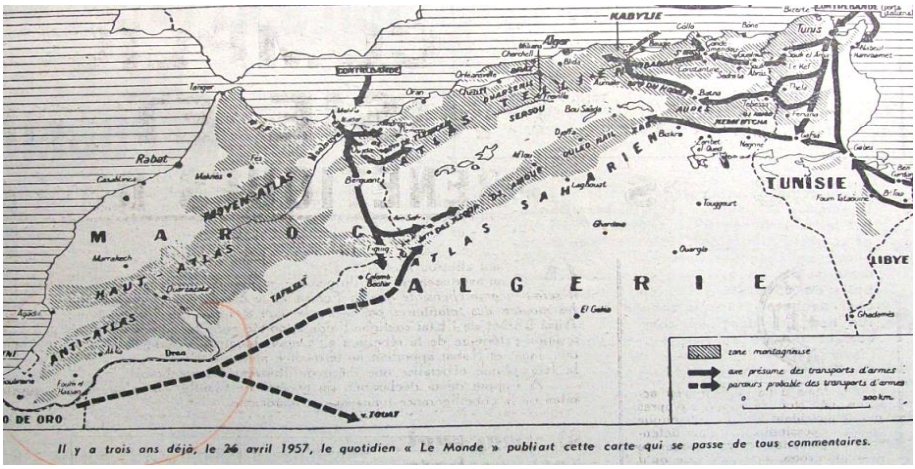

Source: Le Monde 25 avril 1957 P13

5.الوضع العملياتي لجيش التحرير في الجزائر و في قواعدها العسكرية.

أمام التنظيم النوعي والتصعيد الذي شهده جيش التحرير نظريا وميدانيا بعد مرحلة الصومام والخطورة التي بات يشكلها على الجيش الفرنسي، تحركت مصالح الاستعلامات الفرنسية التابعة لقيادة الأركان العامة للدفاع الوطني التابع للوزارة الأولى في باريس من باب الوقاية والاحتياط إلى العمل على محاولة استشراف التنظيم الهيكلي واللوجيستي لجيش التحرير الوطني وفي قواعدها الخلفية وذلك من خلال التقارير التي ترسلها القنصليات الفرنسية من الجزائر وطانجة وتونس مرفقة بخرائط تفصيلية تتضمن معطيات ميدانية ومؤشرات عددية لجيش التحرير وهياكله اللوجيستية المختلفة، لكن الملفت للنظر أن الخرائط المتعلقة بتونس والمغرب تضمن كل هذه المعطيات المتعلقة بالأمور اللوجيستية كونها قواعد خلفية حيوية ما جعل مصالح

الاستعلامات الفرنسية تركز عملها لاستشرافي على تلك القواعد الداعمة لجيش التحرير الوطني ومن أهمها:

1.5.الجزائر: قبل اللجوء إلى عرض المعطيات العددية لجيش التحرير الوطني من خلال خرائط الأرشيف الفرنسي نعود شيئا ما إلى الوراء للمرحلتين السابقتين للثورة أي ما قبل مرحلة 1958 حيث كان تعداد المجاهدين حسب المصادر التاريخية ما بين 1000 إلى 1200 مجاهد وهناك من يقدرها بـ 1500 مجاهد وذلك حسب جلسات مؤتمر الصومام والشهادات الشفوية لبعض المجاهدين حيث بلغ عددهم في منطقة الاوراس 350 مجاهد، الشمال القسنطيني 100 مجاهد ،القبائل 450 مجاهد، لجزائر 50 مجاهد، لقطاع الوهراني 60 مجاهد، وفي المجموع بلغ عددهم مع نهاية 1955حوالي 6000 مجاهد، وفي شهر أوت 1956 قفز إلى 10 ألاف مجاهد، وفي ما بعد أكدت الدراسات أن جيش التحرير قد تطور من حيث العدد بعد مؤتمر الصومام حيث بلغت منطقة الاوراس 6500 مجاهد،و6000 مسبل، بينما الشمال القسنطيني بلغ 2000 مجاهد وحوالي 5000 مسبل، ومنطقة القبائل وصل تعداده إلى 3100 مجاهد و7470 مسبل، والجزائر بلغ تعدادهم 1000 مجاهد و2000 مسبل وأخيرا القطاع الوهراني بلغ عددهم 1500 مجاهد و1000 مسبل[44]، لكن بالنظر إلى المعطيات الإستشرافية لسنة 1958 للاستعلامات الفرنسية الواردة في الخرائط المرفقة نجد أن منطقة الاوراس بلغ عدد قوات جيش التحرير 3100 مكافح وفي الشمال القسنطيني 3000 مكافح، وفي القبائل 4000 مكافح وفي العاصمة 2000 مكافح وفي القطاع الغربي 2800 مكافح، وفي الصحراء 1400 مكافح حسب الخريطة الأولى الواردة أسفله والثانية الواردة في الملحق رقم (5).[45]

خريطة: أعداد جيش التحرير الوطني في الجزائر و قواعدها الخلفية.

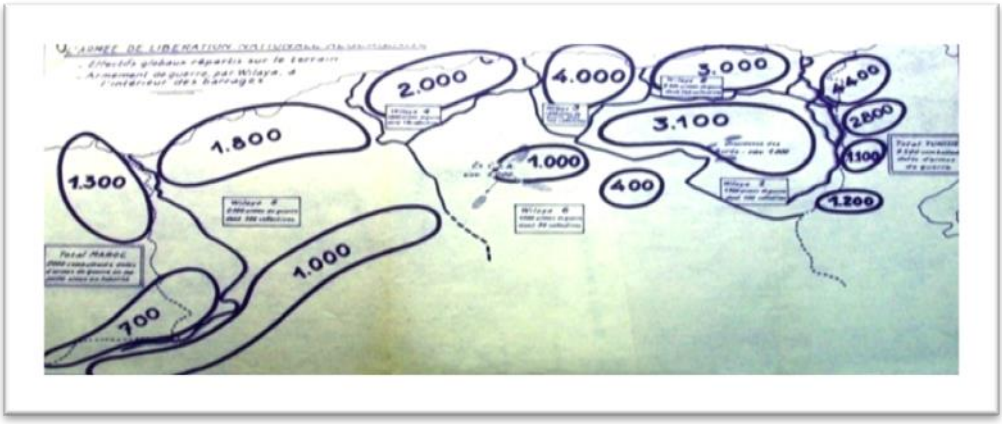

Source : Archive de Ministre des affaires étrangères, Dossier . Organisation et action du F.L.N au Maroc.1956 – 1958, B.84 , Rapport du 25 aout 1958.

وفي هاتين الخريطتين[46] تضمنت أعدد أفراد جيش التحرير الوطني من حيث عدد المكافحين انه بلغ في المجموع 1100 مكافح و1500 من المصالح التابعة للجيش، و8000 قطعة سلاح، وحسب الخريطة الثانية فالتمركز الكثيف لقوات الجيش هي الاوراس، والشمال القسنطيني ،والقبائل.[47]

2.5.القاعدة الغربية: حسب التقرير رقم 57/51 المؤرخ في 11 فيفري 1960 يملك جيش التحرير في المغرب 3700 محارب منها 2000 محارب مجند للتدريب و1700 محارب مترابط على الشريط الحدودي مع الجزائر منظم في شكل وحدات منهم 900 موجه نحو الداخل ومن 800 إلى 900 وحدة حدودية موجهة للولاية الخامسة ،ومركز القيادة يتواجد في الجنوب الشرقي للمغرب في منطقة بوغرفة، ومن حيث القدرات الدفاعية يملك جيش التحرير 5000 قطعة سلاح ومرشحة للزيادة في حالة نجاح التعبئة وهي متنوعة ، أما في ما يخص تجهيزات الاتصال الإذاعية على مستوى المخطط العملياتي يربط بمركز القيادة بوجدة.[48]

وفي تقرير أخر يحمل رقم 08/02 المؤرخ في 17 افريل 1960 يملك جيش التحرير 5200 رجل منهم 3500 محارب منهم 2000 على الشريط الحدودي، و 1000 في المنطقة الداخلية و1500 مجند يملكون 6800 قطعة سلاح، وهذا حسب الخرائط التي أوردناها في الملاحق،كما يملك مصنع الأسلحة بتافيلالت و5 مستودعات لوجيستية و06 مستودعات للعبور، و03 مراكز هامة للتدريب، و03 مستشفيات، ومراكز الراحة ومركزين للتنصت عن طريق الراديو، ويملك 03 شبكات للاحتياجات الحكومية واللوجيستية وما بين الأقاليم والشبكة العملياتية بين الحدود أي ما بين وجدة وفكيك والغرب الجزائري.[49]

ومن حيث مواقع القيادة ومخيماته حسب التقارير الأرشيفية هناك خمسة مراكز لقيادة جيش التحرير منها مركز قيادة ومخيمين في فكيك في الجنوب الشرقي من المغرب وثلاثة مخيمات في ضواحي تندرار شمال فكيك ومخيمين في تاوريرت احدهما في الشمال وأخر في الجنوب ثم ثلاثة مراكز وخمسة مخيمات ممتدة من وجدة إلى الناضور في الشمال ومخيم تيطوان.[50]

أما من حيث مراكز التأطير والتجهيز العسكري بعد أن تحولت وجدة إلى مركز للولاية الخامسة أنشأت أول مدرسة لتكوين الإطارات الجزائرية بوجدة ثم ألحقت بها عدة مدارس ومراكز في عدة مدن تتولى التكوين السياسي والتدريب العسكري منها مركز العرائش للتدريب على استعمال الأسلحة العصرية، وبلغ عدد المكونين 1200 جندي، ومركز كبدانة حول استعمال القنابل وعدد المتدربين 4000 جندي، ومركز لخميسات للتكوين العام منها المدرسي حوالي 400 جندي، ومركز بركان للتكوين في التاريخ ومحو الأمية 1500 جندي ثم مراكز أخرى للتكوين العام مثل ازغنغان بوجدة وهو ما ورد في الخريطة الأرشيفية التالية.[51]

خريطة القاعدة اللوجيستية لجيش التحري الوطني في المغرب.

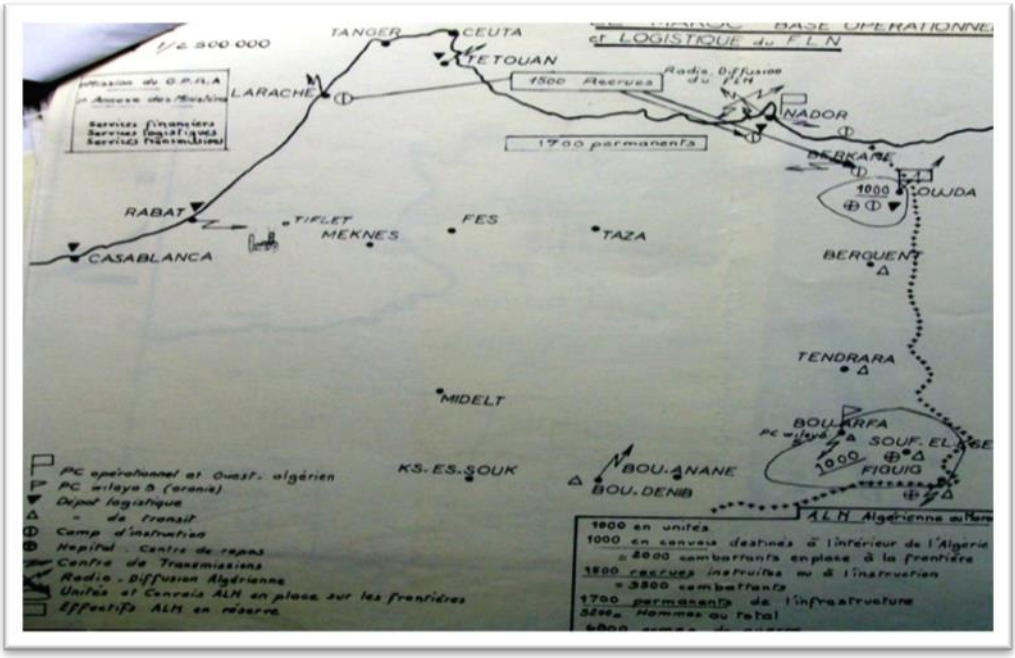

Source : Archive de Ministre des affaires étrangères, Dossier . Organisation et action du F.L.N au Maroc.1956 – 1958, B.84 , Rapport du 25 aout 1958

وفي ضل تطور هذه القاعدة على الحدود الجزائرية تنامت بالتوازي معها ظاهرة اللاجئين الجزائريين نحو المغرب بشكل ملفت للنظر والتي بلغت في نهاية سنة 1957 بحوالي 49426 لاجئ إذ عملت جبهة التحرير الوطني على استغلال وترشيد هذه الفئة لصالح جيش التحرير الوطني في المنطقة الحدودية[52]،فأنشأت حوالي تسعة مراكز لتجميع اللاجئين في كل من: فكيك، وبرعرفة، وتيندرارا، وعين بني مطهر وتييولي، وتويسيت، وجدة، وبني درار، واحفير والسعدية، بينما مراكز تدريب اللاجئين بلغت ستة مراكز منها: فكيك، وعين بني مطهر ووجدة، واحفير، والسعدية، والناضور[53]، وهو ما ورد في الخريطة الخاصة بمراكز تجميع اللاجئين الجزائريين سنة 1957في شرق المغرب.[54]

3.5.القاعدة الشرقية: بعد إطلاعنا أيضا على مجموعة من الخرائط في تقارير الأرشيف الفرنسي[55]المتعلقة بالثورة التحريرية تأكد لنا أن الأراضي التونسية خلال تحولت إلى قاعدة

عسكرية عملياتية لدعم لهذه الثورة، ليس فقط من حيث بتوفير السلاح إنما بتوفير كل الآليات الضرورية لضمان ديمومة العنصر البشري –جيش التحرير الوطني– المنتشر عبر هذه الحدود حيث قدر عدد "المحاربين 9200 محارب، و1300 مصلحة تابعة، و29 ألف عنصر من الجيش"[56]، وعليه اقترحت السلطات التونسية على الثوار الجزائريين التمركز في الشريط الحدودي وعدم إثارة الفرنسيين، وقدمت لهم تسهيلات هامة لإنشاء هذه القواعد العملتية.[57] التي انتشرت عبر الشريط الحدودي كما تبينه الخريطة الآتية:[58]

خريطة: القاعدة العملياتية لجيش التحرير في تونس.

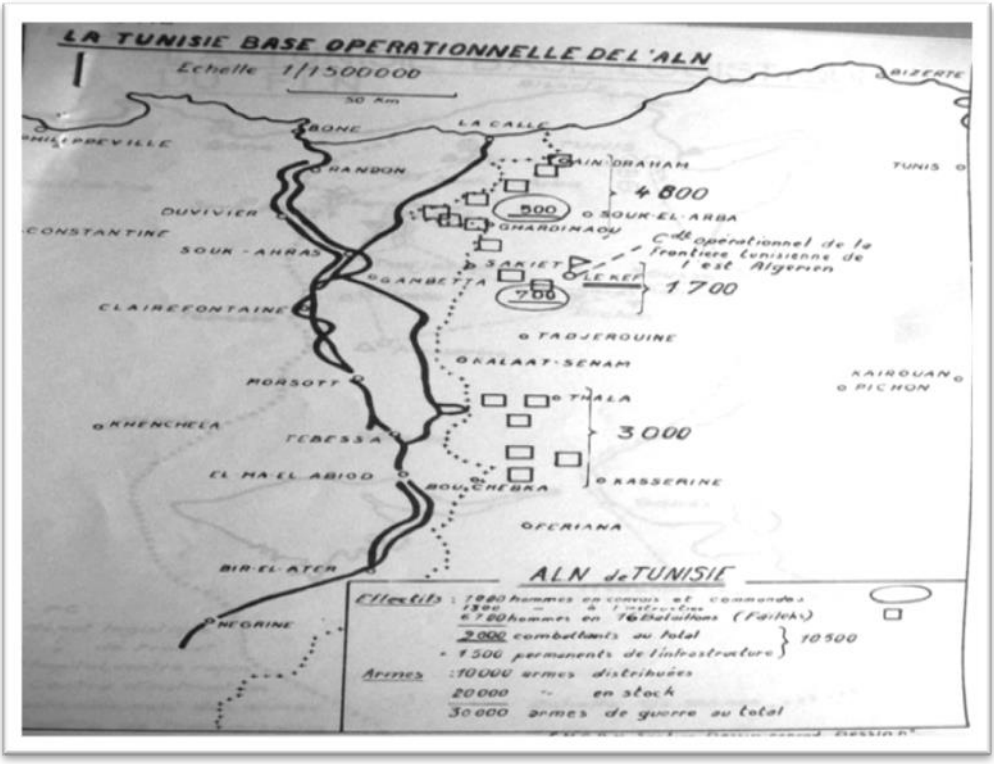

Source: Archive de Ministre des affaires étrangères Organisation et action du F.L.N au Tunisie, Rapport du 11/02/ 1960 , N=10/142

التي اعتمدتها الثورة في التمركز، والتدريب، والتموين، والاستشفاء، وهكذا أنشأت مراكز التمركز والتدريب على طول لحدود وفي المناطق الداخلية ومنها باجة والذي افتتح سنة 1956

وتم تحويل حمام سيالة إلى مركز راحة ورعاية الرجال المسنين لتي توجد بأحواز الكاف، وجبل الزيتون وشامتو، وادي مليز شرق غار الدماء.[59] ويمكن الاطلاع على كل هذه المواقع على خريطة تونس القاعدة اللوجيستية لجيش التحرير الوطني في الملحق رقم 18.

أما مراكز التدريب المتواجدة على التراب التونسي كمراكز الزيتون رقم1 و2 و 3 وهي تقع في غار الدماء علما أن المركز1 و 2 مخصصان لاستقبال المرضى والمرهقين من جنود جيش التحرّير الجزائري ويستعمل أيضا كمقر للقيادة العامة.[60]

وفي نفس السياق يوجد مركز للتدريب في وادي مليز، وشامتو، ومركز وادي ملاق على بعد أربعة كلم من مدينة الكاف حيث يستقبل اللاجئين بتونس وفيه يتلقى الثوار تدريباتهم العسكرية الأولى، وهنالك كذلك مركز للتدريب على حسن استعمال المتفجرات والألغام يقع بالقرب من ساقية سيدي يوسف، ومركزا لتدريب بمنطقة بيرين، حيث يقع قرب تالة ومركز قرن الحلّفاوية للتكوين السياسي يقع قرب الكاف وهو عبارة عن قاعدة دعم اللوجيستي للثورة الجزائرية[61] وفي هذا السياق أيضا يتواجد مركز بجندوبة يسهر على صيانة أجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية والتكوين على استعمالها.[62]

كما ساعدت القيادة التونسية جبهة التحرّير الوطني الجزائرية على تأسيس عدة مدارس عسكرية لتكوين الجنود وضباط جيش التحرّير الجزائري وتوجد في مدينة ميتيويال في ضواحي تونس العاصمة.[63]

بحيث في أواخر سنة 1957 تم بعث مدرسة لتكوين لإطارات من طرف القيادة الأولى غرب مدينة الكاف للضباط ذوي الكفاءة العالية في ميدان التدريب، ومدرسة أخرى للإطارات في معسكر باجة وينتمي إليها 300 طالب جزائري وأخرى لأصحاب الرتب قرب الكاف تقوم بإجراء دورات تكوينية يتخرج منها خبراء في استعمال أجهزة اللاسلكية إضافة إلى اختصاصهم في إزالة الألغام والمتفجرات تتسع لما يقارب 200 جندي من أصحاب الرتب.[64]

وتحدث التقرير كذلك عن مدرسة لتكوين إطارات الجيش الجزائري تتسع 250 طالبا وتوجد بالكاف.[65]

وفي هذا الإطار سعت القيادة الجزائرية لدى الحكومة التونسية لتأطير15طالبا جزائريا في المدرسة العسكرية التونسية وقد وافقت، وفتحت مدرسة للإطارات العسكرية الجزائرية في غابة باني قرب مدينة الكاف[66]،علما أنه بتاريخ 10سبتمبر1960 تخرج من مدرسة واد ملاق حوالي 450 جنديا متخصصا في استعمال الأسلحة الثقيلة.[67]

كما سمحت تونس لقادة جبهة التحرّير بإقامة مراكز للراحة وقد تحدثت عنها التقارير وهي تقع بممر داخون (Dakhoun) تقع فيها مقهى دخوّن بحمام الأنف التي أصبحت فضاء لتوقف الثوار للاستراحة.[68]

وفي تقرير آخر تحدث عن وجود مراكز في كافة المدن منها مركزان كبيران يوجدان بالكاف وتاجروين[69]،وأفادت أيضا أن الثوار لهم مركز الراحة في كل من الكسور ومكثر وكسرة قرب الحدود[70]، ولم تكتفي الحكومة التونسية بتوفير هذه المراكز بل كلف الرئيس بورقيبة في مطلع 1956قيادته بالتعاون مع الجزائريين والتنسيق معهم في جميع المناطق الحدودي واتفقوا على أن تتكفل الحكومة التونسية بتموينهم بالأغذية و كذا المساعدات المالية.[71]

لذ نقول أن فاعلية القاعدتين الخلفيتين للثورة الجزائرية وتنظيمهما الهيكلي حسب مضمون تلك الخرائط قد انعكس بالإيجاب على أداء جيش التحرير الوطني الميداني داخل الجزائر خاصة من خلال نوعية المعارك التي خاضها بنجاح ضد القوات الفرنسية، وهو ما نختصره نموذجيا في معارك جيش التحرير الوطني التي عكست التطور العضوي والتنظيم الهيكلي لجيش التحرير الوطني هو التجسيد الميداني لأهدافه من خلال المواجهة المباشرة مع الجيش الفرنسي في العديد من المعارك خاصة بعد صدور قرارات مؤتمر الصومام الذي نقل الفعل الثوري من المبادرة الفردية إلى مرحلة التنظيمات الفعلية ، ومن مرحلة الفعل الفردي إلى مرحلة الفعل الجماعي بواسطة لجنة التنسيق والتنفيذ، ولكن مع تطور المشهد العسكري في مختلف ربوع الوطن تم إنشاء ما يسمى "باللجنة التنفيذية العسكرية في افريل1958، ومخرجاتها المتمثلة في التشريعات الأخلاقية

الخاصة بالمجاهد التي زادت من قوة الثورة رغم تقارير الاستعلامات الفرنسية حول الكشف النوعي والكمي لجيش التحرير في الجزائر وقواعدها في المغرب وتونس إلا أنها لم تتمكن من إخماد فتيل الثورة، ومراقبتها خاصة على مستوى الحدود الشرقية والغربية[72]، وكان من بين بعض تلك المعارك التي خاضها جيش التحرير وهي كثيرة لا يسعنا المجال لذكرها، ضد أشرس الجنرالات الفرنسية على سبيل المثال لا الحصر معركة حاسي قنبو في صحراء تيمون يوم 27 نوفمبر 1957 إذ تكبد الاستعمار ما يقارب عن 410 جندي وإصابة 15 طائرة بينما استشهد من الطرف الجزائري 56 مجاهد، ومعركة الجرف في 12 فيفري 1958 أين تم إسقاط طائرتين للعدو وغنم أجهزة اتصال، وبعض الأسلحة، ثم معركة القبائل في جانفي 1959 شارك فيها ما يقارب 45 ألف جندي فرنسي و30 طائرة مقابل 700 مجاهد أسفرت عن العديد من القتلى في صفوف العدو.[73]

الخاتمة:

من خلال معالجتنا لموضوع جيش التحرير الوطني من حيث النشأة والأصول والتشريع والتنظيم وتوصيفاته الإستشرافية في العمل الاستخباراتي الفرنسي خاصة في ما تعلق بالجانب التنظيمي والهيكلي في قواعده الخلفية وانتصاره على العدو الفرنسي توصلنا إلى استخلاص النتائج التالية:

– إن جيش التحرير الوطني ينفرد عن بقية الجيوش كونه لم ينشأ على أنقاض جيش سابق بل ولد من رحم الشعب عندما اقتضت ضرورة الحرب من طرف مجموعة من المناضلين الثوريين رغم نقص الخبرة القتالية والتقاليد العسكرية إلا انه تطور بسرعة مذهلة استمد قوته من القيادة المتخرجة من صفوف الشعب بفضائلهم وقيمهم وإيمانهم الذي يمثل مصدر الإلهام في ممارساتهم وأدائهم تضمن كل الطاقات الحية من المواطنين ومن جميع الطبقات الاجتماعية والأحزاب والحركات السياسية والثقافية.

– ساهمت تشريعات الثورة منها مقررات مؤتمر الصومام وتشريعات 12 افريل 1958 من إضفاء صفة النظامية على جيش التحرير الوطني وأبعدت عليه صفة العصيان، والتمرد،

واللوصوصية التي أطلقتها السلطات الاستعمارية عليه بهدف تشويهه، لكنه أثبت أنه جيش نظامي يكتسي هيكلة تنظيمية أضفى علية صفة القومية لأنه جيش شعبي يتكون من محاربين باللباس الرسمي، خاضعين لقواعد محددة ولمنظومة انضباطية وقضائية ساهمت في باحترافية في احترام التقاليد القتالية بالنظر إلى قوانين وأعراف الحروب البرية بصفة المحارب له حقوق وعليه واجبات.

– الثباتية في الخطط والاحترام لمواثيق الثورة جعلته جيش ثابت غير قابل للتغيير من حيث الأهداف حيث انشأ من أجل مواصلة الكفاح إلى أن تتحرر البلاد، وتدمير للعدو وتحقيق الاستقلال ذلك جعله يقيم قواعد خلفية مع جيرانه التونسيين والمغاربة مهيكلة ومجهزة أحسن تجهيز من حيث الجانب اللوجيستي ساهم ذلك إلى حد بعيد في دعم مسار جيش التحرير الوطني.

– من خلال استقراء مضامين التقارير وخرائط الاستعلامات الفرنسية تبن لنا حجم تطور الذي بلغه جيش التحرير الوطني من حيث الهياكل اللوجيستية والدوائر المتخصصة خاصة في القاعدتين الشرقية و الغربية.

– رغم قوة الجيش الفرنسي عدة وعتاد واكتشافه للقواعد الخلفية لجيش التحرير عن طريق العمل لاستخباراتي في وصف البنية التحتية لهذه القواعد في الداخل والخارج بتقارير وخرائط دقيقة إلا انه لم يتمكن من وقف عمل جيش التحرير الذي اثبت ميدانيا على تفوقه وعدم تعرضه للاختراق من طرف الجيش الفرنسي.

الملاحق

الملحق رقم(1)

نموذج من تشريعات 12 افريل 1958

١ ـ القانون الأساسي
لجيش التحرير الوطني الجزائري

قررت لجنة التنسيق والتنفيذ ، أثناء اجتماعها المنعقد بتاريخ ١٢ افريل ـ نيسان ـ ١٩٥٨ ، بأن التوجيهات الآتية المتعلقة بحفظ النظام العام والتشريع القضائي العسكري ، يقع تطبيقها في جميع صفوف جيش التحرير الوطني فور نشرها .

الباب الأول
دليل المجاهد
الفصل الأول

حقيقة المجاهد :

يعتبر مجاهداً كل جزائري التحق بمحض إرادته في صفوف الوحدات النظامية لجيش التحرير الوطني ، للمساهمة في تحرير التراب الوطني بواسطة السلاح .

يعتبر كل مجاهد متطوعاً طوال مدة الحرب التحريرية .

يتمتع المجاهد في صفوف جيش التحرير الوطني بحقوق ، كما أنه ملزم بواجبات .

المصدر: أرشيف الثورة: "قانون النظام العام والتشريع القضائي العسكري المؤرخ في 12 افريل 1958 عن لجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني، عن المسؤول عن دائرة الشؤون العسكرية كريم بلقاسم

الملحق رقم (2)

تقرير السفارة الفرنسية في المغرب عن تنظيم و نشاط جبهة التحرير.

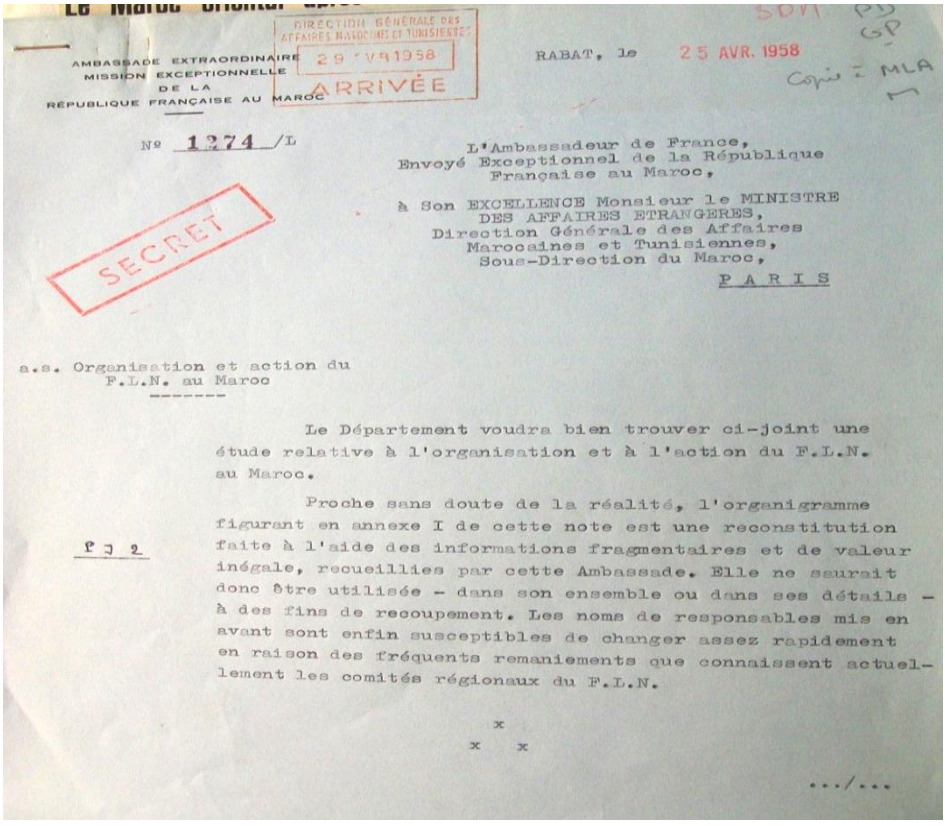

AMBASSADE EXTRAORDINAIRE
MISSION EXCEPTIONNELLE
DE LA
RÉPUBLIQUE FRANÇAISE AU MAROC

DIRECTION GÉNÉRALE DES AFFAIRES MAROCAINES ET TUNISIENNES
29 V 1958
ARRIVÉE

RABAT, le 25 AVR. 1958

N° 1274 /L

SECRET

L'Ambassadeur de France,
Envoyé Exceptionnel de la République
Française au Maroc,

à Son EXCELLENCE Monsieur le MINISTRE
DES AFFAIRES ETRANGERES,
Direction Générale des Affaires
Marocaines et Tunisiennes,
Sous-Direction du Maroc,
PARIS

a.s. Organisation et action du
F.L.N. au Maroc

Le Département voudra bien trouver ci-joint une étude relative à l'organisation et à l'action du F.L.N. au Maroc.

P J 2

Proche sans doute de la réalité, l'organigramme figurant en annexe I de cette note est une reconstitution faite à l'aide des informations fragmentaires et de valeur inégale, recueillies par cette Ambassade. Elle ne saurait donc être utilisée - dans son ensemble ou dans ses détails - à des fins de recoupement. Les noms de responsables mis en avant sont enfin susceptibles de changer assez rapidement en raison des fréquents remaniements que connaissent actuellement les comités régionaux du F.L.N.

x
x x

.../...

Source:Archive de Ministre des affaires étrangères B.84 .1956 – 1958, Dossier. Organisation et action du F.L.N au Maroc, Rapport du 25 aout 1958

الملحق رقم (3)

خريطة تونس القاعدة اللوجيستية لجيش التحرير الوطني.

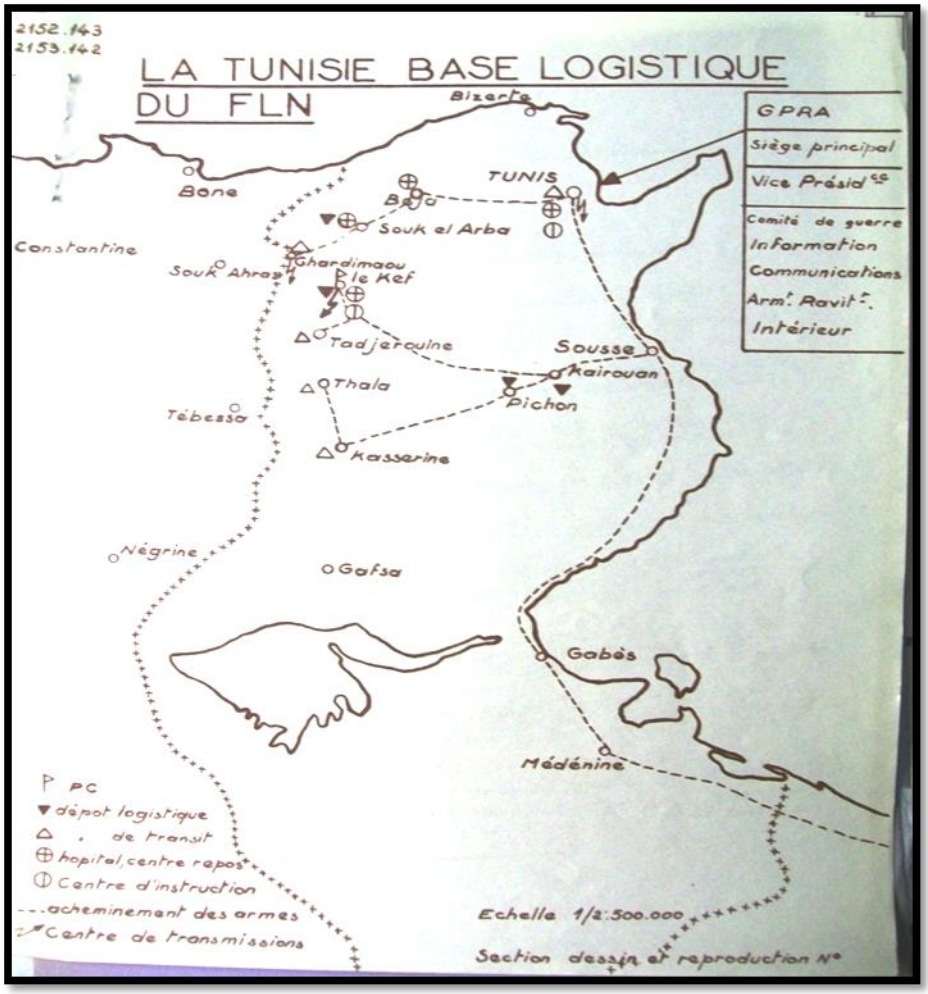

Source: Archive de Ministre des affaires étrangères Organisation et action du F.L.N au Tunisie, Rapport du 11/02/ 1960 , N=10/142

الملحق رقم (4)

خريطة تبين مراكز تجنيد و تجميع اللاجئين الجزائريين لصالح جيش التحرير في المغرب

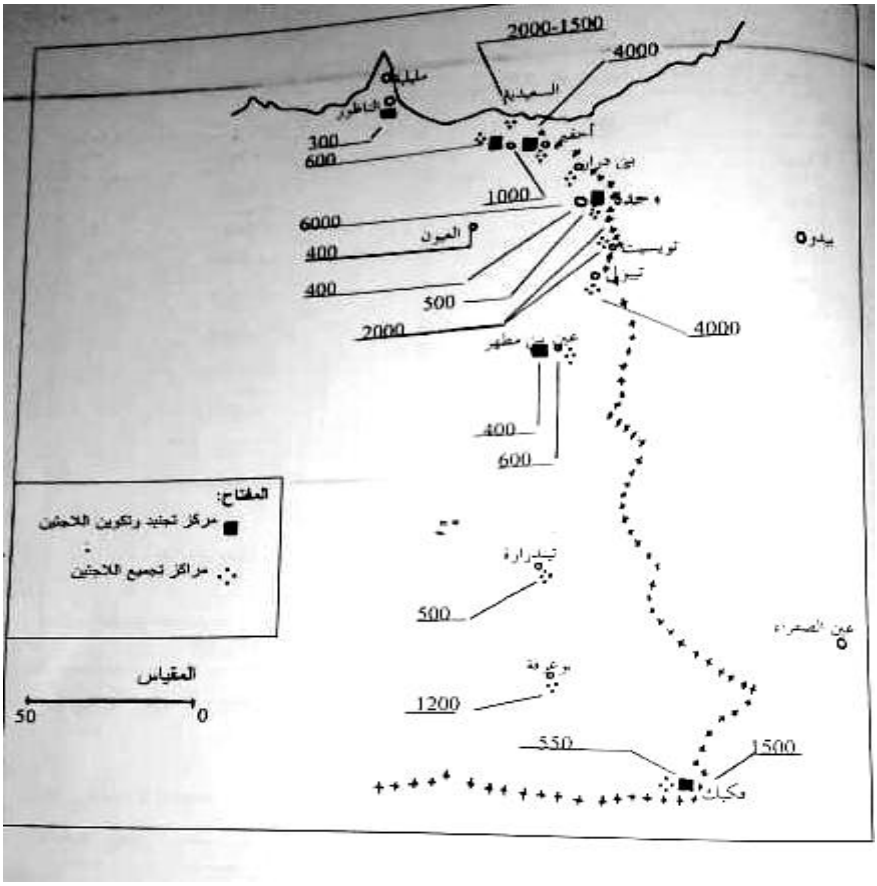

Source :Cabinet civil Gouv Algérie centre de recrutement et d'instruction des refugies (F M A) au Maroc oriental Alger 21/011/1957 p 1 .3 h 2594 S H A T Vincennes

الملحق رقم(5)

خريطة: عدد المحاربين لجيش التحرير الوطني في تونس و الجزائر و المغرب.

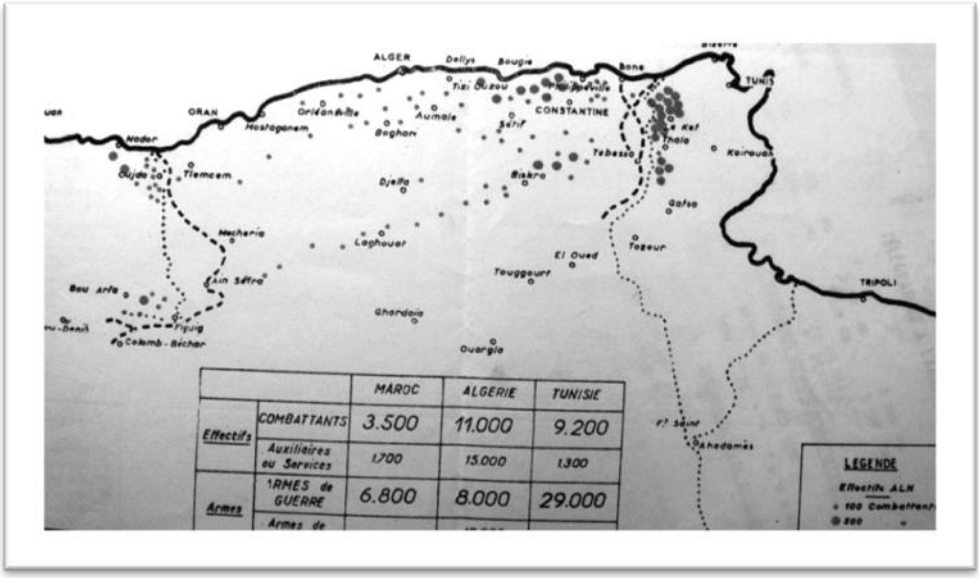

Source: Archive de Ministre des affaires étrangères Organisation et action du F.L.N au Tunisie, Rapport du 11/02/ 1960 , N=10/142

قائمة المصادر و المراجع:

I .المصادر:

1.الأرشيف

01. Archive de ambassade extraordinaire, mission exceptionnelle ; . de la république française du Maroc, division renseignements de état-major général de la défense nationale.
02. Archive de, I.S.H.T.C
03.Archive Cabinet civil , Gouv Algérie centre de recrutement et 53 d'instruction des refugies (F M A) au Maroc oriental Alger
04.Archive de Ministre des affaires étrangères B.84 .1956 – 1958, Dossier . Organisation et action du F.L.N au Maroc, .
05.Archive de Ministre des affaires étrangères B.84 .1956 – 1958, Dossier . Organisation et action du F.L.N au Tunisie.

06. Archive, Cabinet civil ,Ibid.

07. أرشيف الثورة: "قانون النظام العام والتشريع القضائي العسكري المؤرخ في 12 افريل 1958 عن لجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني، عن المسؤول عن دائرة الشؤون العسكرية كريم بلقاسم

II.المراجع:

1.المؤلفات:

01.عقيلة ضيف الله: التنظيم السياسي و الإداري للثورة 1962/1954، البصائر الجديدة لنشر والتوزيع، ط1،الجزائر ن 2013.

02.محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1 ، دار البعث،ط1 ، 1984.

03.عبد المالك مرتاض: دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954 / 1962 ،المطبعة الحديثة للفنون، الجزائر .

04.محمد لبجاوي : الثورة الجزائرية و القانون الدولي ترجمة علي الخش، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة ، دمشق، 1965.

05.عبد الله حمادي: الحركة الطلابية الجزائرية 1871- 1962 ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،ط2، 1995.

05.مصطفى همشاوي: جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، مطبعة دار هومة ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر2010، الجزائر.

06.محمد الحسن زغيدي: مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني 1962/1956، المؤسسة الوطنية للكتاب1989 الجزائر.

07.بسام العسلي : جيش التحرير الوطني، دار النفائس، بيروت ط2 ، 1986.

2.المقالات:

01.أ/ جميلة " أصدقاء الثورة الجزائرية السند الآخر للقضية" موقع جريدة المساء يومية وطنية اخبارية.

02.مرادسعودي: "جيش التحرير الوطني : النشأة والتطور 1962/1954" مجلة قضايا تاريخية،العدد01،السنة2016.

3.المجلات:

01.المجاهد العدد 11 نوفمبر 1957 .

02.مجلة أول نوفمبر ع/65 نوفمبر 1984.

4.الأطروحات:

01.عبد النور خيثر: تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1962/1954 ،أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، 2006.

الهوامش:

[1]–عقيلة ضيف الله: التنظيم السياسي و الإداري للثورة 1962/1954، البصائر الجديدة لنشر و التوزيع، ط1،الجزائر ن 2013،ص313.

[2]–مصطفى همشاوي: جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، مطبعة دار هومة ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر2010، الجزائر، ص 74.

[3]–مُحَمَّد الحسن زغيدي: مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني 1962/1956، المؤسسة الوطنية للكتاب1989 الجزائر، ص 50.

[4]–نفسه ،ص.53

[5]–عبد النور خيثر: تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1962/1954 ،أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، 2006 ،ص187 ص 188.

[6]–مُحَمَّد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1 ، دار البعث، 1984، ص 129.

[7]–حول التنظيم الإقليمي لجيش التحرير بعد موتمر الصومام انظر: عقيلة ضيف الله المرجع السابق ص.313

[8]–عبد المالك مرتاض:دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954 / 1962 ،المطبعة الحديثة للفنون، الجزائر ، ص .76

[9]–زغيدي: المرجع السابق، ص .124

[10]–خيثر: المرجع السابق ،ص186.

[11] زغيدي: المرجع السابق ،ص .146

[12] مُحَمَّد لبجاوي : الثورة الجزائرية و القانون الدولي دار اليقضة العربية للتأليف والترجمة،دمشق،1965 ، ص78.

[13] ضيف الله: المرجع السابق،ص 306.

[14] زغيدي المرجع السابق ص 148.

[15] عبد المالك مرتاض:المرجع السابق ، ص .38

[16] زغيدي : المرجع السابق ص .147

[17] نفسه ص .147

[18] ضيف الله:المرجع السابق، ص 320.

[19] مرتاض:المرجع السابق، ص .76

[20] نفسه: ص 76.

[21] مجهول: جبهة التحرير الوطني بين الأمس و اليوم المجاهد العدد 11 نوفمبر 1957 ص 184.

[22] زغيدي المرجع السابق ص .147

[23] لبجاوي : المرجع السابق، ص 78

[24] بسام العسلي : جيش التحرير الوطني، دار النفائس، بيروت ط2 ، 1986 ص .67

[25] للاطلاع أكثر عن دو التنظيمات الوطنية وعلاقتها بجيش التحرير أنظر: ضيف الله مرجع سابق، من ص 324 إلى ص 346.

[26] عبد الله حمادي: الحركة الطلابية الجزائرية 1871- 1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،ط2، 1995، ص 51.

[27] حسب مصادر رسمية فرنسية عسكرية موثقة، فقد أصيبت فرنسا بصدمة وخيبة أمل كبيرة، خاصة في الفترة الممتدة بين 1955 و1959، حيث تم تسجيل فرار 1073 جندي فرنسي من صفوف القوات الفرنسية في الولاية الخامسة. المصدر: أ/ جميلة " أصدقاء الثورة الجزائرية السند الآخر للقضية" موقع جريدة المساء يومية وطنية إخبارية. https://www.el-massa.com

[28] لبجاوي : المرجع السابق، ص .80

[29] نفسه ، ص .80

[30] أرشيف الثورة: "قانون النظام العام والتشريع القضائي العسكري المؤرخ في 12 افريل 1958 عن لجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني، عن المسؤول عن دائرة الشؤون العسكرية كريم بلقاسم

[31] نفسه.

[32] نفسه

[33] لبجاوي : المرجع السابق، ص83.

[34] نفسه ص 83.

[35] أرشيف الثورة: "قانون النظام العام والتشريع القضائي العسكري المؤرخ في 12 افريل 1958 عن لجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني، عن المسؤول عن دائرة الشؤون العسكرية كريم بلقاسم 36 نفسه.

[37] نفسه.

[38] ضيف الله المرجع السابق، ص 322.

[39] Archive de Ministre des affaires étrangères B.84 .1956 – 1958, Dossier . Organisation et action du F.L.N au Maroc, Rapport, n=1274. du 25 aout 1958,

[40] op. cit

[41] لبجاوي : المرجع السابق،ص 84.

[42] – مُحَّد لبجاوي : نفسه ص 85.

[43] – انظر مجال انتشارها في الخرائط الأرشيفية المرفقة.

[44] سعيدي مزيان : "جيش التحرير الوطني : تطوره و معالم من إستراتيجيته العسكرية 1958/1954 " مجلة المصدقية ص 168.

[45], Archive du Ministère des Affaires Etrangères B.84 .1956 – 1958, Dossier . Organisation et action du F.L.N au Maroc, Rapport, n=1274 du 25 aout 1958,

[46],Op.cit

[47],Op.cit

[48],Archive de l'Ambassade Extraordinaire, mission exceptionnelle ; de la République Française du Maroc , division et renseignements de L'état-major général de la défense nationale , rapport n=51/52/7 du 11/02/1960.

[49],Archive de L' Ambassade Extraordinaire, mission exceptionnelle ; de la République Française du Maroc , division et renseignements de l' état-major général de la défense nationale , rapport n=02/08/7 du 17/04/1960

[50],Cabinet militaire(cm) ,D.G.G.A, locale bases et camps du F L N et de A L N au Maroc oriental septembre 1958- jan1959 Alger30/01/1959 ;1 h7773. S H A T. vincienne.

[51],Archive du Ministère des Affaires Etrangères B.84 .1956 – 1958, Dossier . Organisation et action du F.L.N au Maroc, Rapport du 25 aout 1958

[52] جريدة المجاهد العدد 14مؤرخة في 17 ديسمبر 1957.

[53],Cabinet civil Gouv Algérie centre de recrutement et d'instruction des refugies (F M A) au Maroc oriental Alger 21/011/1957 p 1 .3 h 2594 S H A T Vincennes

[54], Cabinet civil du gouvernement de l'Algérie centre de recrutements et d'instruction des refuges F.M.A au Maroc Oriental Algérie 21/11/ 1957P.1-3.H 25/94 .S.H.A.T.Vincennes.

[55] أنظر: الخرائط المتعلقة بالقاعدة الشرقية الخاصة بتونس الواردة في المتن و الملاحق.

[56] انظر، نفس الخرائط.

[57] بشأن هذه القواعد و معطياتها العددية .أنظر : الخريطة الخاصة بالقاعدة العملياتية لجيش التحرير في تونس في:

Archive du Ministère des Affaires Etrangères Organisation et action du F.L.N en Tunisie, Rapport du 11/02/ 1960, N=10/142

[58],I.S.H.T.C : Bobine n=S 371, rapport 786, du 09/05/1958.p .8.
[59],Guentari : Organisation Politico-administrative et militaire de la Révolution Algérienne de 1954/1962 V1, Op. cit ,P 772.
[60],I.S.H.T.C : Bobine n=S 371, rapport 786, du 09/05/1958.p .8.
[61] مجلة أول نوفمبر ع/65 نوفمبر 1984، ص29 .30.
[62] المنظمة الوطنية للمجاهدين: التقرير الولائي لناحية لنسوق اهراس 1986/09/18 ص10.
[63] العمل: ع/349، بتاريخ 1956/12/07.
[64],Archive de I.S.H.T.C :Bobine n=S 371, rapport 636, du 10/04/1958.p.6.
[65],Archive de I.S.H.T.C :Bobine n=S 371, rapport 786, du 09/05/1958.p 6.
[66],Archive de I.S.H.T.C :Bobine n=S 371, rapport 768, du 09/07/1958.p 13.
[67],Archive de l'I.S.H.T.C :Bobine n=S 371, rapport 970, du 12/10/1860.p .17.
[68],Archive de l'I.S.H.T.C :Bobine n=S 504, rapport 1829, du 14/10/1956.p 285.
[69], Archive de l' I.S.H.T.C : Bobine n=S 503, rapport 140, du 25/01/1957.p 311.
[70],Archive de l' I.S.H.T.C :Bobine n=S 503, rapport 309, du 26/02/1956.p 314.
[72] سعودي مراد: "جيش التحرير الوطني : النشأة و التطور 1962/1954" مجلة قضايا تاريخية، العدد01، السنة 2016، ص192
[73] نفسه، ص 192.